

الفصل الأول:

# فصل نظري مفاهيمي



obeikandi.com

## 1 - مقدمة في الإستراتيجية غير المباشرة

يتسع مجال دراسة الإستراتيجية كفكر وتخطيط وإدارة ليشمل حقول متشعبة في كافة ميادين الحياة، فقد تطور هذا المجال ليصبح علماً قائماً بحد ذاته له مقترباته ومدارسه، ولكن بقدر تعلق الأمر بمحتوى هذا الكتاب سنتناول منها دون إسهاب الجوانب النظرية التي تخدم وتسهل على القارئ فهم ما يسرد لاحقاً من فصول تتعلق سواء بالتحليل أو الاستنتاج أو الرؤى والتصورات المستقبلية والتي لا يمكن الإلمام بمفاتيحها دون هذا التمهيد النظري<sup>(1)</sup>.

في السابق اقترنت الإستراتيجية - وهي مصطلح يوناني مشتق من كلمة (strategos) - بفن إدارة الحرب وكذلك قد تكون مشتقة من الكلمة strategus اليونانية والتي تعني القائد الخبير في التخطيط للحرب، ولقد شكلت الحروب آنذاك العامل الحاسم والرئيس في الصراعات ولم يتحرر مفهومها من هذا القيد إلا في العهود المتأخرة عندما أصبحت ظاهرة الصراع أكثر تعقيداً أو شمولية من مجرد حصرها في عنصر واحد من العناصر كان فيما مضى كفيلاً بتحديد الهزيمة والنصر.

فالتطور التكنولوجي أحدث تغييرات وتحولات جذرية في طبيعة الصراع فقد ضاعفت التكنولوجيا وأضعفت، وكذلك أزاحت وحيدت الكثير من عناصر القوة عن مواقعها التي تربعت عليها فترة طويلة مما عرض المفهوم التقليدي لمفهوم القوة إلى تحولات وأفصح عن محتوى جديد للقوة، فلم يعد ما في حوزة طرف ما من قدرات

(1) - ساهم في تطور مفهوم الإستراتيجية عدة مفكرين من الرواد ومنهم الخبير الإستراتيجي الروسي (كلاوز فيتز) والذي كان يركّز على استخدام أقصى طاقة عسكرية في الحرب لتحقيق الأهداف، في حين يقرن العقيد (ليدل هارت) الحرب بالأهداف السياسية ويعرف بأنها: (فن توزيع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقيق أهداف سياسية) وبالتالي يكون أول من ربط الوسائل العسكرية بالسياسية، ويبقى الجنرال الفرنسي (أندريه بوفر) الذي أعطى الإستراتيجية مفهوماً شاملاً وعصرياً ذو محتوى ديناميكي متطور عندما أخرجها من الإطار العسكري والمادي ليضعها في إطار أكثر انفتاحاً مع متغيرات القوة الحديثة من خلال تصنيف الإستراتيجية إلى نوعين عسكرية وأخرى نفسية وسياسية أطلق عليها الإستراتيجية غير المباشرة.

عسكرية أو ما يملكه هذا الطرف من أموال كافية وحدها لبلورة القوة المؤثرة والفاعلة. هكذا اكتسبت الإستراتيجية أهميتها في العصر الراهن وتحولت من فن لإدارة الحرب بالمعنى العسكري الضيق إلى فن وفكر متكامل لإدارة الصراع بالمعنى الواسع والذي تدخل فيه بفعل التطور عناصر مختلفة منها مادية ملموسة (tangible elements) وعناصر أخرى نفسية وسياسية غير ملموسة (intangible elements).

أصبح المفهوم المعاصر للإستراتيجية بمثابة وصفة حاسمة في إدارة المشاريع وإنجاز المهمات ولا غنى عنها كسبيل منهجي وعقلاني في ضمان النجاح وتحقيق الفوز والنصر، لا سيما عندما تتدرج نوعية هذه المهمات صعوداً من حيث الأهمية والتعقيد وتشعب مدخلاتها ومخرجاتها، عندها لا مناص من اللجوء إلى التخطيط السليم المتمثل بالإستراتيجية لما تتيحه من مرونة كافية لاستيعاب أكبر عدد من المتغيرات في آنٍ واحد.

ويشكل النطاق السياسي المجال الأرحب للفكر الإستراتيجي الذي يتعلق بكيفية استثمار خصائص هذا الفكر وعناصر البناء المتحركة فيه لترجيح ميزان القوى لصالح طرف أو النيل من إدارة الخصم وشل قدرته والإخلال بتوازنه.

وعليه يمكن تصنيف الإستراتيجية إلى حقلين قد يبدوان من الناحية النظرية منفصلين عن بعضهما إلا أنهما في الحقيقة متكاملان ويتبادلان الأدوار حسب ظروف وتقلبات طبيعة الصراع، ففي الوقت الذي تعد فيه القوة العسكرية هي المحور الأساسي في الإستراتيجية المباشرة - حيث تلعب القوة العسكرية الدور الرئيس في الحسم ويميل من يتبنى الإستراتيجية المباشرة كمنهج إلى أن القوة العسكرية (hard power) هي دالة الصراع وتمثل أفضل الوسائل وأكثرها جدوى في تحقيق النصر ويتم الاعتماد في ذلك على وجود تفوق عسكري ساحق، أو إمكانية تحقيق ذلك، في هذا الصنف من الإستراتيجية - تم توظيف كافة عناصر الصراع الأخرى الاقتصادية والإعلامية والنفسية وتسخيرها في خدمة العمل العسكري.

فإن الصنف الثاني المهم في الإستراتيجية - والذي أصبح أكثر انسجاماً مع

متطلبات العصر الراهن حيث تتشابك وتختلط عناصر القوة بصورة معقدة - هو الإستراتيجية غير المباشرة وهي الإستراتيجية التي تحقق الأهداف والنتائج بصورة أساسية بوسائل تقرب غير مباشرة (soft power) وغير عسكرية بالدرجة الأساس، أي العمل الذي لا تلعب فيه العوامل العسكرية سوى أدوار مساعدة لتحقيق الأهداف.

ففي الإستراتيجية غير المباشرة يشكل المجال النفسي الوعاء الذي تتصارع فيه الإرادات وهو المجال القائد والأساسي، ففي الوقت التي تتصف فيه الوسائل المادية بأنها محدودة، فإن المجال النفسي يشكل معيناً لا ينضب من القوى وقادراً على تقديم مصادر معنوية ومادية هائلة وهذا هو الميدان الأرحب للإستراتيجية غير المباشرة.

في الوقت الذي تميل فيه الإستراتيجية المباشرة عبر العامل العسكري إلى الحسم السريع نتيجة التفوق فإن الإستراتيجية غير المباشرة تميل إلى إطالة أمد الصراع الطويل من خلال استهداف استنزاف الخصم وتعويده بصورة متدرجة على فكرة التخلي عن أهدافه من خلال إنهاكه بالملل، فالقوات النظامية القوية قد تكون قادرة على احتلال أجزاء من الأرض والدفاع عنها بشكل جيد ولكنها لا تستطيع ذلك لفترات طويلة وعلى امتداد البلاد وطولها، هنا يفعل عنصر الوقت والنفس الطويل فعلة إيجابياً في نتائج الإستراتيجية غير المباشرة فإذا كانت القوات النظامية متفوقة، توجب على الطرف الثاني أن يدوب على هيئة وحدات صغيرة (لقد وصلت وحدات المقاومة الجزائرية في بعض الحالات إلى مجموعات تضم خمسة عناصر)، وإذا ما فشلت أو ضعفت قبضة القوات النظامية تجمع الطرف الثاني على هيئة سرايا وكتائب.

ولا تتجلى أهمية التخطيط الإستراتيجي لدى المقاومة في قدرتها على تعويض الفجوة وتقليص الفارق في الإمكانيات مع الاحتلال في توفر عنصر الهدف والوسيلة فقط، ولكن نجاح هذا التخطيط يبقى مرهوناً بعنصر ثالث يُعد بمثابة المفتاح لضمان نجاح الإستراتيجية غير المباشرة فلا قيمة للأهداف أو الوسائل ما لم تتوفر مهارة في كيفية المواءمة بينهما بمعنى الاستخدام الأمثل للوسائل للوصول إلى الأهداف، فهناك كثير من الأطراف المتصارعة لديها الكثير من الإمكانيات والقدرات ولكنها تبقى معطلة

نتيجة انعدام المهارة في فن توظيفها واستخدامها، وبالمقابل هناك أطراف لديها إمكانيات محدودة ولكنها تمتلك مهارة عالية لاستخدام هذه الإمكانيات لتحقيق أهداف مهمة.

وتكمن هذه المهارة في التخصص والقدرة على التقاط اللحظة الإستراتيجية والتفاعل معها والمقصود بهذه اللحظة نقاط التحول في منحنيات الصراع فلكل مرحلة من مراحل الصراع خصوصيتها ووسائل متاحة معينة، حيث لا يمكن تحديد أهداف في مرحلة لا تتوفر وسائلها فهناك علاقة متبادلة بين الوسائل المتاحة وطبيعة الأهداف المرسومة.

في مثل هذه الحالة يرى «ماوتسي تونغ» بأن مرحلة طويلة من الإنهاك المادي والمعنوي في إدارة الصراع تؤدي في النهاية إلى تبدل ميزان القوى وتغلب أحد الطرفين. حيث تنتهي ظروف جديدة وملائمة لتحقيق حسم عسكري بإستراتيجية مباشرة، ويصبح من الممكن فرض الحل الذي كان مستحيلاً قبل ذلك.

إن المناورة والاستنزاف المادي والمعنوي وإطالة أمد الصراع كلها وسائل تجري ضمن إطار الإستراتيجية غير المباشرة التي تتيح قدر أكبر من الحرية في المناورة بين الوسائل المتاحة المادية والنفسية في حين تحاول الإستراتيجية المباشرة حسم الصراع في وقت مبكر بالوسائل العسكرية.

قد يبدو من الناحية النظرية إمكانية فصل صنف الإستراتيجية المباشرة وغير المباشرة إلا أنهما في الحقيقة يمثلان وجهان لحالة واحدة هي الإستراتيجية الشاملة والتي تخضع بدورها للسياسة العليا وللأهداف السياسية، والمناورة ما بين الصنفين تتم بالتناغم ما بينهما والتكامل ودقة توقيت التعاقب والتناوب فيما بينهم.

فعند تحقيق انتصار عسكري من المهم المباشرة على الفور بمرحلة استثمار النصر والتي عادة ما يتم فيها تحقيق الحسم المطلوب من خلال العودة في هذه المرحلة إلى الهدف السياسي الذي من أجله قام الفعل العسكري، وعدم الوقوف في صف الزهو بما حققه الفعل العسكري من حسم سريع والاكتفاء به، فمن المحتمل أن يلجأ الخصم

إلى احتمالات أخرى ويناور بها بقصد إحداث تبدلات تعمل لصالحه، فربما يتم التمكن من كسر قدرة الخصم العسكرية عبر الإستراتيجية المباشرة ولكنه سريعاً ما يستعيد قواه لقلب الموازين عبر لجوئه إلى عناصر الإستراتيجية غير المباشرة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية، وقد يحقق عبرها ما لم يستطيع تحقيقه عبر الوسائل العسكرية.

هذا التناوب والتبادل بالأدوار يمثل جوهر الفكر الإستراتيجي من خلال ضرورات المعرفة الدقيقة والإلمام بعناصر الصراع المادية والمعنوية وتوقيت استخدامها ودراسة متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية ومعرفة نقاط قوة وضعف الخصم وهي مقدمات لا بد منها لمن يخوض صراع شامل وطويل.

ولا يمكن اشتقاق معادلة صحيحة تضمن جمع هذه المتغيرات الثابتة والمتحركة إلا عبر التخطيط الإستراتيجي المستوفي لشروط النجاح والذي بدوره تكون الحصيلة الفشل والتخبط وإهدار الجهود والموارد وهذا ما يمكن وصفه بالهزيمة.

لعل الميزة الأساسية للإستراتيجية عدا قدرتها على الإحاطة والسيطرة في آنٍ واحد بأكبر قدر من المتغيرات في إدارة الصراع هي محاولة الإمساك بناصية المستقبل وإمكانية التحكم مسبقاً بنتائجه عبر سلسلة من الفرضيات والاحتمالات القائمة على معطيات منطقية وحسابات دقيقة ومتصلة عبر عقلنة هذا المجال المعقد في استقراء المستقبل وتنظيمه.

في التخطيط الإستراتيجي لا يمكن النظر إلى المستقبل والتنبؤ به بصورة عاطفية وإنما عبر قواعد ومقتربات مدروسة تترجم إلى عمليات وقرارات تتخذ منذ مرحلة الإعداد وتدقق نتائجها مرحلياً وصولاً إلى الأهداف وهو ما يمكن أن نسميه عملية صنع المستقبل عبر بنائه بالتدريج وعلى هيئة قرارات مدروسة وفعاليات مخطط لها ومترابطة تقف خلفها إرادة صلبة وحقيقية بهدف تحفيز أنماط معينة من احتمالات المستقبل الإيجابية والتي نرغب بها، ومحاولة تحييد واستبعاد الأنماط السلبية التي نخشاها وكذلك تقليص هامش المباغثة إلى أقل قدر ممكن.

إن العلاقة الوثيقة بين الإستراتيجية والمستقبل هي كالفرق بين التوقع والعمل مقارنة بالتأمل والانتظار، أو كمن ينتقل من العفوية والتلقائية والصدفة وأسلوب رد الفعل إلى صياغة الفكرة الصحيحة الخلاقة وخلق الفعل المنظم المخطط والتحكم بأعنة المستقبل من خلال الإمساك بصورة صحيحة بمقاليد الحاضر، فهي نوع من السير إلى المستقبل بدل انتظاره، فالإستراتيجية في جوهرها عبارة عن عمليات يجري التخطيط لها في المستقبل، إذا كان تفاعل الحاضر بالمستقبل يبني الإستراتيجية وأن الأخيرة فعل يجري في المستقبل فثمة سؤال مهم: ما علاقة ذلك كله بالتاريخ؟

التاريخ عبارة عن خزين مليء بالتجارب والتي كثيراً ما تكرر نفسها عبر صيغ وأشكال وعناصر جديدة، إن استعراض التاريخ وقراءته لا يشكل جدوى ومنفعة في التخطيط الإستراتيجي ما لم يسند إلى القدرة على استنباط القوانين التي وقفت وراء سطور أحداثه، إن دراسة التاريخ ينبغي أن تتم على أساس البحث بين ثنياه عن مولدات الأحداث (generators) التي أعقبها عملية تحولات نوعية في مسيرته وإمكانية اشتقاق معادلات صحيحة قد تجري في المستقبل.

على سبيل المثال إن التطورات التكنولوجية المهمة شكلت انعطافات خطيرة في تاريخ الإنسانية واستطاعت أن تغير من حركة التاريخ، وحيّدت الكثير من عناصر القوة في الصراعات أو أضعفتها وأحياناً ضاعفتها، بتعبير آخر يمكننا أن نعتبر التطورات التكنولوجية بمثابة مولدات كبرى تحكمت في اتجاهات التاريخ.

لدى ارتيادنا التاريخ علينا أن نميز بين الوقائع والظواهر، فالوقائع أحداث طارئة ينتهي تأثيرها الفعلي بنهاياتها وربما هذا يفسر أحداث كبرى ولكنها تحدث لمرة واحدة وتصبح ذكرى من الماضي؛ أما الظواهر فهي تلك الوقائع المتكررة والتي تترك أثراً أكبر في سير وحركة التاريخ نتيجة لامتلأها مقومات استمرارية واحتمال إنتاجها لأكثر من مرة، وعادة ما تنشأ وتتف خلفها أفكار خلاقة وظروف في زمانها ومكانها وليست وليدة صدفة.

## مديات الإستراتيجية وأهدافها

لا يمكن في التخطيط الإستراتيجي الإلمام بكافة التفاصيل الثانوية وإنما تقسيم متابعة الخطوط والفعاليات الرئيسة التي قد يشكل أي انحراف فيها حيوداً على مستوى الإستراتيجية الشاملة وأهدافها السياسية، وأسوة بأي مشروع يقصد منه إجراء تحول نوعي وجذري وتحقيق هدف من ورائه، فميزة التخطيط الإستراتيجي كوصفة ناجحة تكمن في ذلك الربط الدقيق والمحكم بين الفكرة والهدف من جهة، وبين القدرة على تحويل هذه الفكرة إلى مجموعة فعاليات متناسقة تنطلق من الحاضر وتشترك وتتفاعل مع المستقبل تدريجياً حتى الوصول للهدف من جهة أخرى.

لقد درجت أدبيات الإستراتيجية على تقسيم المستقبل إلى ثلاث مراحل قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى:

**المدى القصير :** تكون فيه نسبة التوقعات شبه أكيدة وثابتة ويمكن النظر إليها عن كثب كونها تنطلق من معطيات وأحداث الحاضر الواضحة والملموسة.

**المدى المتوسط :** تكون فيه نسبة التوقعات واضحة نسبياً ولكن ليست بوضوح المدى القصير وذلك لاحتمال بروز متغيرات جديدة تلقي بضلالها على نسبة الدقة والوضوح.

**المدى البعيد :** في هذا المستوى تخضع الرؤيا والتخطيط على مستوى التخمين والمؤشرات التي تكون نسبة التأكد فيها قليلة جداً.

وتعتمد نسبة الوثوقية (insurance) في هذه المراحل المختلفة وخصوصاً المرحلة المتوسطة والبعيدة على عوامل الاضطراب القوية والطارئة التي قد تحصل خارج التوقعات وتلقي بتأثيرها سلباً أو إيجاباً، ولكن ما لم تحصل هذه العوامل فإنه بالإمكان بالتتابع عبر التخطيط السليم المتدرج استيلاد الخطوات اللاحقة. فما نريده في المستقبل يمكننا أن ننطلق إليه بما نمسكه ونتحكم فيه اليوم، قد يسأل البعض إذا كان التخطيط الإستراتيجي يخضع بمجمله إلى عوامل اضطراب قد تحرفه عن مساره فما جدوى هذا التخطيط؟ ولإيضاح الصورة أكثر يمكن اللجوء إلى فكرة ونموذج المشاريع الإنشائية والصناعية

التي عادة ما تبدأ بفكرة ثم ينشأ عنها ما يسمى بدراسة الجدوى ثم ينطلق المصممون كل حسب اختصاصه بوضع تصاميمه وخرائطه التي عادة ما تتشابك وتتداخل حتى أنه يبدو وكأنه لا يمكن لهذا المشروع أن ينجز لكثرة تفاصيله.

وهنا يفصح نموذج باهر عن نفسه يؤكد التخطيط الإستراتيجي الذي يمزج معظم هذه العناصر والتفاصيل ( الوقت، الكلفة، النوعية) عبر جدول مخطط متتابع ومتناسق يخضع لآلية مراقبة وتدقيق، هذا المخطط لا يعمل عبثياً وتلقائياً وإنما عبر جداول متناغمة فالجميع يعمل ضمن الحيز المرسوم له قد يتداخل مع عمل آخر ولكنه لا يتقاطع، وهناك مخطط شامل يسير بالمشروع ككل نحو الهدف والتوقيت والإنجاز المرسوم.

إن تحديد الأهداف الإستراتيجية في التخطيط المرهلي للتنفيذ لا يكفي لوحده لإنجازها، ولكن الإرادة التي تقف خلفها المستندة عادة على فكرة خلاقة واضحة كثيراً ما تكون هي العامل الحاسم، كما أن بناء التوقعات الصحيحة القائمة على العقلانية والواقعية يضع الظروف الكفيلة بتسريع العوامل الإيجابية أو محاولة الكسب لإعاقه أو التخفيف قدر المستطاع من تأثير عوامل الاضطراب السلبية.

يقترن وضع المديات والمستويات عادة بأهداف الإستراتيجية والتي تنسجم مع نفس تصنيف مراحل الإستراتيجية (أهداف قصيرة، متوسطة، وبعيدة المدى).  
أما ماهية هذه الأهداف ومن يحددها ويرسمها وما هي الفكرة السياسية التي تقف خلفها فإن ذلك يعد خط الشروع الأساسي في عمل الإستراتيجية.

أما حدود العلاقة بين الفكر والسياسية وبين الإستراتيجية، فإن السياسة هي التي ترسم وتختار الأهداف وإنها المستوى الأعلى على مستوى التخطيط الإستراتيجي، أما الإستراتيجية فهي فن تنفيذ السياسة وفن اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها، وفي حين تنبع السياسة من الأفكار الخلاقة فإن الإستراتيجية تتصف بأنها ذات صبغة عملية وتعتمد على حسابات الواقع، إلا أن بوصلتها تؤثر دائماً باتجاه مرجعيتها السياسية.

إن الإستراتيجية تتحدد بالإشكاليات السياسية، وتهتم بالوسائل وليس فقط بالأهداف، وإن كانت الإستراتيجية مسؤولة عن إنجازها، إلا أنها من صلب واجبات

السياسي ، أما الإستراتيجي فإن مسؤوليته تتحدد في تقييم وتحديد الموارد المادية والمعنوية وتعبئتها لغرض تحقيق الأهداف ، وهكذا فإن خضوع الإستراتيجي للسياسية هو أحد أهم المبادئ الأساسية المسلّم بها في الفكر الإستراتيجي.

تعالج الإستراتيجية في طريقها لبلوغ الأهداف السياسية المنشودة جملة من المصاعب والتهديدات التي تعترض التنفيذ الفعلي وفي الوقت الذي تسعى هذه الإستراتيجية إلى الإمساك بأهداف مستقبلية على هيئة مراحل فإن ذلك مناط بالقدرة على الوعي بحجم ونوع المخاطر التي تحددها ، فتقلص هامش رد الفعل السلبي وعناصر المباغنة واستبعاد العوامل المضادة يعد من أهم مقدمات التخطيط الإستراتيجي الناجح ، من خلال اختيار الإمكانيات المتاحة وتطويرها وتحديد نوع الإستراتيجية المباشرة أو غير المباشرة في التعامل مع التهديدات والمخاطر كل حسب صنفه وأهميته وأولوياته ويمكن عادة تحديد حجم المخاطر وأنواعها خلال عمليات المسح الميداني للبيئة الداخلية والخارجية وهي خطوة عملية غاية في الأهمية ولا غنى عنها ، وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد صنفين من المخاطر :

### تهديدات البيئة الخارجية :

يتخذ هذا الصنف من المخاطر عدة أشكال ويتراوح ما بين مخاطر تقليدية تنشأ من دول الجوار المتاخمة نتيجة تنافس إقليمي ، صراعات تاريخية أو صراعات اقتصادية ، أو من جراء مشاكل على الحدود والمياه.

أو يتخذ الخط الخارجي بصورة مباشرة من خلال الاحتلال العسكري المباشر سواء بإلغاء كيان هذا الطرف بصورة تامة وحل كافة مؤسساته وإقامة مؤسسات جديدة موالية للاحتلال ، وتشكل امتداداً له ولمؤسساته وتسعى للعمل بالنيابة عنه في ضمان مصالحه وتوجهاته وأهدافه.

في ظل الثورة التكنولوجية وتحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل الاتصالات وتوفر المعلومات يتطور بشكل مذهل نوع جديد من التهديدات الخارجية العابرة للحدود

ويطلق عليه (soft power) أو الأساليب غير المباشرة في التأثير الذي تتيحها تكنولوجيا الاتصالات حيث يتم تجاوز سيادة ورغبات الحكومات والحدود الجغرافية والوصول فوراً إلى العقول وتنميطها فكرياً واستهلاكاً دون تماس مباشر، وبالتالي يأخذ هذا النمط من التهديدات صورة استهلاكية وتجارية وكذلك ثقافية وفكرية ودعائية.

### - تهديدات البيئة الداخلية :

تعتمد مخاطر البيئة الداخلية بصورة أساسية على عدم تجانس المجتمع عرقياً ودينياً ومذهبياً وتقديم الولاءات الفرعية فيه على الولاء الجامع الوطني كنتيجة لتراكم الفشل المتكرر في بناء هوية وطنية جامعة، يعمق ذلك وجود حركات وتيارات إما ذات نزعة انفصالية، أو لها امتدادات دينية خارج الحدود. وعادة ما يسهل اختراق هذه المجتمعات ويساعد على ذلك وجود تهديدات داخلية من نوع آخر كنسبة الأمية والفقر وضعف الإمكانيات وغياب الروح المعنوية والافتقار إلى منظومة قيم موحدة وعجز الحكومات عن بناء ومواكبة التنمية المستدامة أو تحقيق العدالة الاجتماعية.

### - المخاطر المركبة :

ينشأ هذا النوع من المخاطر وهو الأشد فتكاً عندما تتلاقى أخطار داخلية مع خارجية، ويعد هذا النوع من المخاطر بمثابة كارثة حقيقية قد تؤدي بمصير أمة أو مجتمع بكامله وتؤدي إلى تفتيته وتفككه إلى عناصره الأولية، حيث يتفق فريق داخلي ذا نزعة طائفية أو عرقية أو حزبية ضيقة مع مطامع خارجية وتتعرض عندها الدول والمجتمعات إلى عملية نخر واستنزاف داخلي يصبح فيه الانهيار والتفجير من الداخل أمراً محتملاً عندما يتصادف مع تدخل أو عدوان خارجي.

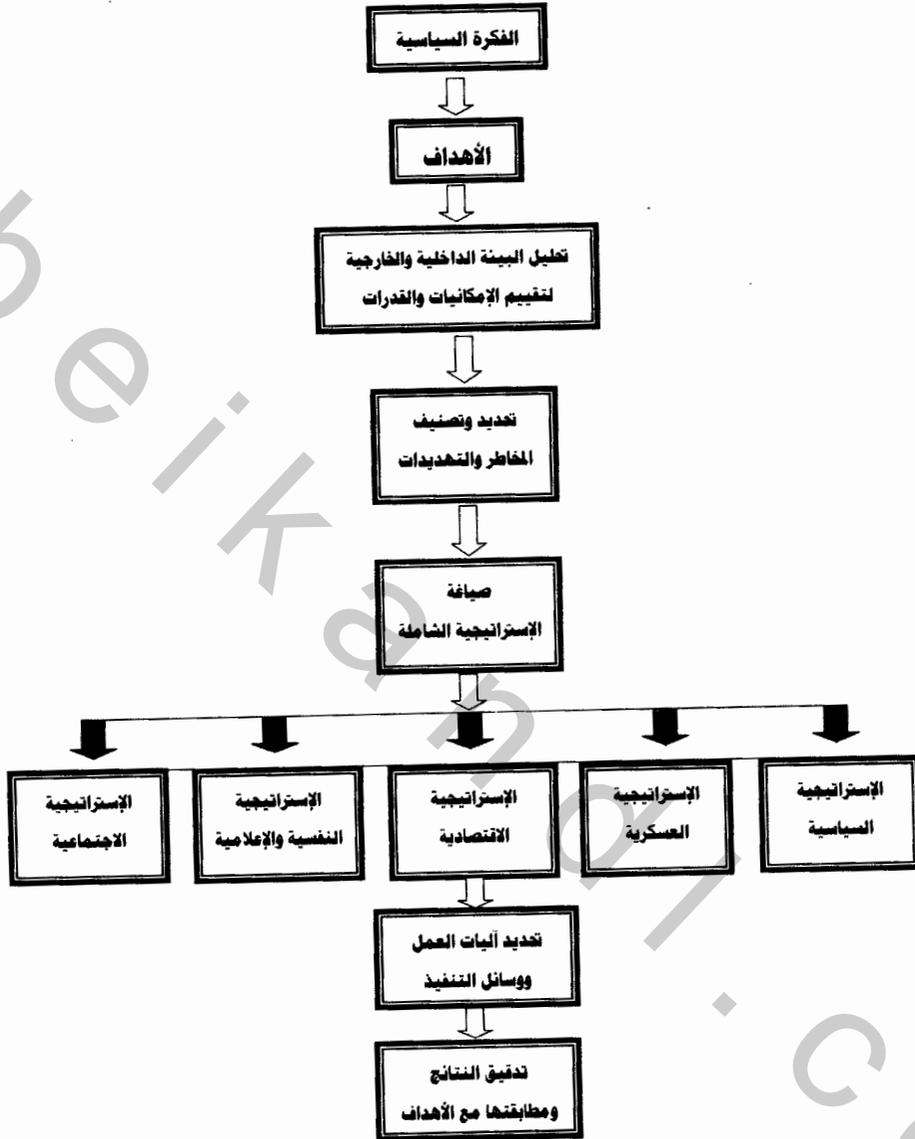
بعد هذا التمهيد النظري الذي تناول العناصر الأساسية في عملية بناء الإستراتيجية سواء تلك المتعلقة بمستوى الفكر والسياسة أو على مستوى التخطيط الإستراتيجي انطلاقاً من مسح وتقييم البيئتين الداخلية والخارجية وعملية تصنيف

التهديدات وتحديد المخاطر، والمباشرة بصياغة الإستراتيجية الشاملة وتضريعاتها في الميادين كافة، فإن تعريفاً شاملاً ووافياً وكاملاً للإستراتيجية لا يمكن الركون إليه لشدة تعقيد هذا الميدان وتشابك عناصرها وكون المتغيرات وعوامل الاضطراب تشكل على الدوام هامش لا يمكن التكهن بها، إلا أنه بالإمكان صياغة واشتقاق الملامح الرئيسية للإستراتيجية على النحو التالي :

«فن تخطيط وتنفيذ مجموعة عمليات تجري في المستقبل وتنطلق من الحاضر، تستثمر أكبر قدر متاح من القدرات الثابتة والمتغيرات المتحركة لإنجاز أهداف معلومة بوسائل مباشرة في توقيتات قياسية.»

يوضح الشكل الآتي مخطط شبكي لعناصر وتسلسل عمليات

الإستراتيجية :



ملاحظة: داخل كل إستراتيجية فرعية (عسكرية، اقتصادية،... الخ) يمكن اعتماد نفس الآلية ولكنها تقتصر على تخصص هذه الإستراتيجية ضمن إطار الإستراتيجية الشاملة.

## 2 - الإستراتيجية و فن ارتياد المستقبل (Futurity science)

لا شك أن الإرادة والعقل هما السلاح الذي يشق بهما الإنسان طريقه وسط غياهب المجهول، وبقيت رغبة الإنسان في سبر أغوار المستقبل واستقراءه لفترة طويلة حلماً طالما راود خياله، فارتبطت في المراحل المبكرة من تاريخ الإنسانية بالأحلام والسحر والتنجيم .

واتخذت في العالم القديم الكثير من القرارات في حالات الحرب والسلام بناء على هذه الطرق التي كانت سائدة على ضوء الفهم والتطور الإنساني ومنظومة القيم الطاغية وكيفية النظر إلى المستقبل، الأمر الذي يفسر كثرة الانتقالات العاصفة وسرعتها في تاريخ الشعوب وانهيار الكثير من الأمم بلا رحمة، أما الأمم التي صمدت وطاولت فهي الأمم القوية التي حافظت بعقلانية وواقعية أكثر من غيرها على ديمومة عناصر قوتها . وفي سياق التطور التاريخي وقفت عدة عوامل خلف بروز علم «المستقبليات» كضرورة ملازمة للتطور الإنساني في مختلف الميادين وفي مقدمتها العمل السياسي، ولكي نفهم كيفية التأثير على المستقبل وآليات اختيار الاحتمالات الإيجابية واستبعاد السلبية، علينا ابتداءً أن ننطلق من الفكرة التي تميز بين المستقبل المطلق والمستقبل عن كذب لأن بينهما فرقاً كبيراً، ففي النظرة نحو المستقبل كمفهوم مطلق فإن ذلك يتضمن العواطف الإنسانية العادية، أما النظر إلى المستقبل عن كذب فإنه يعني السير إليه بدل انتظاره ومحاولة فحص هذا المستقبل المحتمل (الفرضيات) ثم إعداد أنفسنا طبقاً لذلك.

إننا نتحدث هنا عن أساليب لدراسة المستقبل بغرض تنظيم الحاضر والابتعاد عن تركه للصدف والعمل بطريقة رد الفعل، علماً أن هذه الأساليب عاجزة عن توقع المستقبل بصورة كاملة ولكنها على الأقل قادرة على معرفة الأساليب التي نستطيع بها

بناء المستقبل أو التأثير فيه على الأقل، والأهم من ذلك تقليص الهامش غير المحسوب فيه، والذي قد يقلب أو يطيح أي مسيرة غير مخطط لها بشكل منظم رأساً على عقب. لقد أصبح التنبؤ والتوقع والرؤيا المستقبلية عنصراً ديناميكياً حاكماً في التخطيط المعاصر، فلا يمكن لنا تصور إستراتيجية حديثة لإنجاز مشروع في حقل ما، ليس لها وحدات وأجهزة ومراكز دراسات قوية تستشعر عن بعد وتستشف الاحتمالات غير المتوقعة وتضع تصورات ورؤى واضحة بغرض تفادي أكبر قدر من الخسائر<sup>(1)</sup>.

(1) تحظى مراكز الدراسات في العصر الحديث كمجسات للاستشعار المبكر واستقراء المستقبل بأهمية استثنائية عند صناع ومتخذي القرار لدى معظم الدول المتقدمة أو أية أطراف تخوض صراعات، وفي مقدمتها دولة الاحتلال الأمريكي في العراق الولايات المتحدة الأمريكية، فعبر مراكز الدراسات لتحديد الرؤية السياسية لدور الولايات المتحدة في العالم، وبعد أن تعتمد الإدارة الأمريكية، إلى صنع وتسخير الرأي العام لمساندة أحد الخيارات التي تم تبنيتها تتنقل العملية إلى حيز التنفيذ على أيدي المسؤولين الذين كانوا يعملون في هذه المراكز وما زالوا يتعاونون معها. فمراكز الدراسات التي تدعى أيضاً (think - tanks) أو مراكز التفكير وبيوت الخبرة تعد أحد أهم المرتكزات والموارد والمنابع لإنتاج المعرفة والثقافة والفكر، بل إن هذه المراكز تتجاوز ذلك إلى الحد الذي يصبح فيه اختصاصها لا ينحصر فقط في تقديم دراسات أكاديمية تحليلية وإنما التصدي لأية مشكلة بصورة مباشرة وتقديم المشورة والنصح والبدائل بشأنها لصانعي القرار، كما تستطيع هذه المراكز من التأثير بالرأي العام وفي صناعة القرار السياسي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات، وإصدار النشرات والمجلات ونشر التقارير وتقديم التحليلات لتبرير سياسات معينة أو نقدها أو لترويج أفكار جديدة وتعميمها.

وإدراك خطورة الدور الذي تلعبه مراكز الدراسات في تحديد السياسات المستقبلية في الولايات المتحدة ومساهماتها في حل المعضلات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية، فقد تخصص أكثر من سبعة عشر مراكز للدراسات بالشأن العراقي ابتداء من مؤسسة راند ومعهد بروكينز وصولاً إلى معهد هيدسون ومعهد أبحاث السياسات الخارجية وتعاقدت مع البنثاغون مقابل ملايين الدولارات لتقديم المشورة والاستشارات في كافة الميادين لتسهيل وتذليل العقبات أمام قوات الاحتلال العسكرية، ويكفي هنا التذكير بظاهرة الصحوات في العراق التي كانت براءة اختراع لأحد هذه المراكز والتي ساهمت بفعالية في تقليص مساحة عمليات المقاومة العراقية، وكذلك تأثير نفوذ (اللوبيات) المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة القرار الأمريكي من خلال هذه المراكز.

وعلى سبيل المثال فإن تقاليد السياسة الأمريكية تحتم قيام كل رئيس أمريكي جديد بتعيين حوالي 4000 شخص في مناصب سياسية وإدارية وقضائية هامة، منهم 2200 شخص كمستشارين وأعضاء في اللجان المختلفة التي يتم تشكيلها لمتابعة القضايا المختلفة التي يتم تشكيلها لمتابعة القضايا المهمة. وفي العادة يتم اختيار هؤلاء حصراً من مراكز الدراسات وبيوت الخبرة والشخصيات التالية إما باحثين أو استشاريين أو مؤسسين في هذه المراكز: هنري كيسنجر، زيبغينو بريجنسكي، بول بريمر، مارتن إندك، وارن كريستوفر، ألكسندر هيغ، ريتشارد بيرل، بول وولفيتز، مادلين أولبرايت، كولن باول، صاموئيل هانتغتون، دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، ريتشارد أرميتاج، زلماي خليل زاد، جون بولتون، فرانسيس فوكوياما.

فهل نستطيع استيلاء المستقبل والتحكم به ؟ هذا العلم كفيـل بفهم أفضل لحركة التاريخ واكتساب قدرة أكبر لفضن المناورة من أجل الإمساك بأعنة المستقبل أو على الأقل وضع مقتربات صحيحة، فمثل هذه المقدمات قد تؤدي إلى النجاح ولكن المقدمات الخاطئة تقضي حتماً إلى الفشل، ولمجارة التخطيط الإستراتيجي الذي يعني فن إنجاز الأهداف السياسية، فإن مفهوم المستقبل بقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة يرتبط بمديات التخطيط المعروفة : ( المدى القريب، المدى المتوسط، المدى البعيد).

يمكن بناء المستقبل في كل لحظة من خلال تتابع قرارات وخطوات مدروسة ومترابطة عقلياً، فالحلظة الحاضرة هي ليست برهة بل هي نضح متراكم من الماضي (الماضي القريب + الماضي المتوسط + الماضي البعيد) تجمعت في ساحة الحاضر، ولا يمكن لأحد الادعاء أن الماضي يعيد بناء أحداث الحاضر ولكن بلا شك فإن جذور الماضي تمتد إلى الحاضر بشكل أو بآخر، فالمستقبل هو ما يتم الإعلان عنه في الحاضر.

إن التاريخ تماماً كالمستقبل يمكن لنا ارتياده فهو عبارة عن دورات يمكن دراستها وتحليلها للتعرف على آليات ولادة الأحداث، ويمكن عقلنة نظرتنا إلى التاريخ عبر التفريق بين الوقائع المبتورة مهما كبرت والتي تحدث لمرة واحدة وبين الظواهر التي تمتلك أهمية في كونها قابلة للتكرار. إن التخفيف عن كاهل وعقل وذكرة الأجيال كفيـل بأن يجعلها أكثر اندفاعاً إلى المستقبل وليست مثقلة ومشدودة للماضي لأن العقل الإنساني ليس سلة مهملات نضع فيها كل شيء، فالمجتمعات التي يحكمها الأموات لن تتقدم والمجتمعات التي تنشأ التحرر من الهيمنة الأجنبية وهيمنة الدول القوية عليها أولاً أن تتحرر من نفسها ومن رقة وعبودية التاريخ المشوش.

وفي المجتمعات ذات الوعي التاريخي المتخلف غير العقلاني فإن أكثر ما تخشاه هذه المجتمعات هو ثقافة المستقبل وتخشى النظر إليه بقوة، لذا نجدها كثيراً ما تحتمي وتتوقع في خنادق الماضي، ثم تستهلك أكثر من 90% من جهدها وثقافتها في اجترار الماضي والخلاف عليه ولا تعير المستقبل وبرامجه إلا الشيء البسيط، وبالتالي فإن مجتمعاً يستهلك وقته وجهده في الماضي أكثر من المستقبل لن يتقدم أو يكتب له النجاح،

ولا شك أن انتشار هذه المجتمعات من هوة التخلف لا يكمن في العودة الموهومة وفق قوالب جامدة أكل الدهر عليها وشرب إلى (عصر ذهبي) أو عصر غيبي غير موجود ربما تحقق بعضه في الماضي أو لم يتحقق أصلاً، وإنما وجد طريقه إلى ذاكرة هذه الشعوب عبر تراكم أساطير وخرافات لمئات السنين يعزز وجوده ويرسخه التخلف، يبدأ الحل في بناء تدريجي للمستقبل عبر خطوات طبيعية مدروسة وعصرية تعتمد على المنهج العلمي وليس الإفراط في الغيبية والقدرية المطلقة فهناك حاجة ماسة للعقلانية كأداة لإعادة تفكيك الكثير من المسلمات التاريخية التي ترسخت أو تم ترسيخها بقصد في فترات الانحطاط وعصور الظلام في ذاكرة الوعي الشعبي دون أن تكون هناك أية فرصة لمراجعتها وإعادة رسم وترتيب وتصنيف الحقائق فيها وتشذيبها.

لقد أصبح من المسلم به في عصرنا الحالي أن نسبة الابتعاد عن جوهر فكرة الدين المحببة والتي ترتبط أساساً بالعلم والعقل والفضيلة، قد بلغت درجة كبيرة جداً إلى حد تكبيل العقول وحولت الناس إلى عبيد وقطعان مسلوية الإرادة.

وإن على المجتمع المدني المنشود أن لا يعيش غربة عن ماضيه وإنما يتصالح معه ويعيد تعريفه من خلال تبني مواقف شجاعة متدرجة ومدروسة لتهديم صروح التخلف وأصنام العبودية الجديدة من خلال الارتكاز على القيم الإيجابية والبناءة في ذلك الماضي وهي كثيرة وإهمال وإلغاء بل ومحاربة كل ما هو سلبي ويعيق الحركة إلى الأمام ولا ينسجم مع جوهر الدين ولا يستجيب لمتطلبات العصر.

إن الدعوة إلى ارتياد المستقبل لا تتنافى في أي حال من الأحوال مع جوهر فكرة الدين السامية ولكنها تسعى إلى شيء واحد هو قلب معادلة التفكير في الانشداد إلى المستقبل بدل الاجترار والدوران كلياً في خنادق الماضي.

ويمكن التعبير عن فن ارتياد المستقبل من خلال التعريف التالي :

(إنه القدرة على تحريك واختيار احتمالات وخيارات مفيدة تمثل أحد أشكال المستقبل المرغوب فيها، ومحاولة استبعاد وتفادي أشكال المستقبل السلبية والمضرة، وذلك من خلال الإمساك بالحاضر والانطلاق منه بتدرج ومنهجية لبناء المستقبل).

ما هي الوسائل التي يحتاجها مجتمع لينهي حقبة من تاريخ تحليله نتيجة اليأس والإحباط في عالم الخيال والأحلام لينزل إلى أرض الواقع ويمسك بزمام المستقبل بقوة، ما هي الوسيلة المتاحة في عصرنا الحالي لردم هوة التخلف وتمكنه من اللحاق بركب الحضارة الإنسانية المعاصرة وأن لا يكون حديقة خلفية للأمم القوية بل يكون في صدارتها.

إن الشعوب التي ترغب في التطور عادة ما تحدث فيها الانتقالات النوعية الكبرى في تاريخها عبر ثلاث مولدات (Generators):

- 1 - الأحداث والحروب والكوارث.
- 2 - تضافر مجموعة مصادفات.
- 3 - الثورات والاكتشافات التكنولوجية.

وفي عصرنا الحالي لا يمكن الإمساك بالمستقبل وتعويض فجوة الزمن الضائع إلا عبر التكنولوجيا ليس بمعناها المادي (الميكانيكي) الذي اقترن طويلاً بمفهوم التكنولوجيا وإنما عبر تبنيها كظاهرة وسلوك من خلال تعيين الأبعاد السياسية والفكرية لهذه الظاهرة والاقتراب من بعدها العقلاني<sup>(1)</sup>.

ففي سياق تطور ظاهرة التكنولوجيا عبر تاريخها الطويل يمكن حصر عدة نقاط أساسية فاصلة شكل كل منها مفترقاً (ثورة) في تاريخ المجتمعات البشرية غيرت جذرياً من أسلوب وحياة هذه المجتمعات مع بيئتها المادية والاجتماعية والسياسية ونقلتها بمراحل متقدمة إلى مستقبل أكثر قوة .

لقد أثبت المتغير التكنولوجي من خلال دوره المتعاظم الذي لعبه في شتى ميادين الحياة ومن خلال تفاعله مع جميع عناصر القوة الثابتة والمتحركة أنه دافع مؤثر وفعال في الإفصاح عن محتوى جديد للقوة وأنتج آليات وأنماطاً خاصة بالتكنولوجيا فقد أزاحت

(1) العقلانية (rationalism) : هي منهج فكري حديث يؤمن بالوسائل العلمية طريقاً للتعامل مع الظواهر السياسية والاجتماعية وغيرها، وتعتمد في ذلك على الاكتشاف التدريجي تحت رقابة التجربة لذا يعتمد هذا المنهج كثيراً عن الأحكام المسبقة والمطلقة، ولم يكن للعلوم والتطورات التكنولوجية أن تتقدم لولا منهج العقلانية وبالتالي لا يمكن للعلم أن يزدهر ويتقدم في مجتمع يرفض العقلانية .

وحيدت وضاعفت وأضعفت الكثير من عناصر ومرتكزات مفهوم القوة التقليدية .  
وتأتي خصائص كل مرحلة من مراحل تطور التكنولوجيا على أعتاب المرحلة التي تسبقها حاملة معها ثقافة (مفاهيم) جديدة وتولد أنماطاً كما ولدت المرحلة الصناعية ثقافة ومفاهيم مختلفة عن المرحلة التي تقدمت عليها وهكذا تولد أجيال التكنولوجيا الجديدة علوماً ودولاً وسياسات وظواهر جديدة ولكنها أيضاً تولد صراعات وحروباً بأشكال جديدة .

واليوم يعد امتلاك القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة من خلال دورها الحاسم في إحداث التغير الشامل، فالتكنولوجيا من خلال حافاتها الأمامية شأنها شأن الثروات الطبيعية ليست موزعة على العالم بالتساوي فقليل من البلدان قادرة على ابتكارها. كما أن السرعة التي تتم فيها التغيرات التكنولوجية في شتى الميادين مسألة أخذت تعيد ترتيب كثير من المعادلات والمسلمات في السياسة والدبلوماسية وتضع أثقالاً جديدة في موازين القوى وتجعل منها سلاحاً للمنافسة والاندفاع نحو المستقبل في القرن الحادي والعشرين من أجل النفوذ وبلوغ أعلى مراتب القوة.

### 3 - المقاومة ومفاهيم أخرى مقارنة

يرد تعريف المقاومة في شقها المسلح من وجهة نظر سياسية وقانونية على أنها (عمليات قتالية مسلحة ينهض بها مقاتلون من غير أفراد القوات المسلحة النظامية، دفاعاً عن وطنهم ضد قوى أجنبية غازية أو محتلة سواء أكان المقاومون منظمين وخاضعين لقيادة مركزية أم على شكل مبادرات شعبية).

إلا أن مفهوم المقاومة بالمعنى الواسع أعمق بكثير من هذا التعريف ويندرج ما بين حدي المقاومة المسلحة والمقاومة السياسية وما بينهما، وهناك فرق ما بين مصطلحي المقاومة «السلمية» والمقاومة السياسية كما سيرد لاحقاً في تصنيف أشكال المقاومة، فالأولى لا علاقة لها أصلاً بمفهوم المقاومة وإنما هي أقرب إلى نوع من ثقافة الاستسلام في حين تعد - المقاومة السياسية - مكملة وانعكاس لفعل المقاومة المسلحة ووجه من أوجه المقاومة التي تقوم على أساس الرفض والممانعة والتعرض لتغيير الواقع الفاسد. ولغرض توحيد المصطلحات في هذه الدراسة وتفايدي تناقضها مع ما يرد في أدبيات المقاومة الأخرى فإن المقاومة كتعريف أينما وردت فإنها تعني الجهاد نظراً لأن المصطلح الأخير هو المصطلح السائد في ساحات منطقتنا العربية والإسلامية، ولكن قبل ذلك علينا أن نوضح ونشرح المقترب النظري لهذين المصطلحين، فالجهاد مصطلح إسلامي بامتياز في حين تنصرف المقاومة كوجه من أوجه الجهاد إلى المعنى الإنساني الغريزي والفطري<sup>(1)</sup>.

(1) المفهوم (concept): هو دالة أو رمز يشير إلى شيء ما أو لصفته أي صورة متفق عليها لحد ما تعكس عالماً تجريبياً، ولا توجد صيغة قاطعة للمفهوم فكل مفهوم تاريخ تطوره، وفي العلوم الإنسانية مفاهيم هي حصيلة تجريد وتصميم لانطباعات حسية.

أما التعريف (definition): هو وسيلة إضفاء الدقة والوضوح على المفهوم وهناك نوعان من التعريف إحداها تعاريف مفاهيمية وثانيهما تعاريف عملياتية، والتعاريف العملياتية هي التي تربط بين المستوى المفاهيمي - النظري وبين المستوى التجريبي الملحوظ.

فالجهد في الإسلام ينقسم إلى نوعين رئيسين : جهاد الدفع، ويقصد به الجهاد من أجل دفع العدو الغازي لبلاد المسلمين، و جهاد الطلب ويقصد به الجهاد من أجل إيصال الدعوة الإسلامية إلى خارج بلاد المسلمين، وترد اجتهادات كثيرة في حكم جهاد الطلب، والذي يترشح من أقوال الفقهاء أنه فرض كفاية إذا ما قام به بعض المسلمين سقط الفرض عن الباقيين بينما اتفقوا على أن جهاد الدفع فرض عين لا يسقط الفرض فيه عن جميع المسلمين إلا برد الكافر المعتدي أو بذل غاية الجهد في سبيل ذلك.

وينطوي جهاد الدفع كدريف لمفهوم المقاومة باعتباره حقاً في الدفاع عن النفس على إجماع عالمي وإنساني. فكل الشرائع الدينية والقوانين الوضعية والأعراف الدولية والفطرة الإنسانية تكفل هذا الحق لصاحبه، بينما يبقى جهاد الطلب مفهوماً إسلامياً بحتاً.

وكذلك يقع على المختصين بالشؤون الدولية والسياسية انتزاع شرعيتها في المحافل الإعلامية والسياسية محلياً ودولياً من خلال كفاءات واختصاصات سياسية وقانونية تؤمن بأن المقاومة منظومة إستراتيجية شاملة ومتكاملة وذات معنى واسع وعميق، فكل فعل يعبر في جوهره عن رفض الاحتلال وأي تصرف يبدي ممانعة لمشروعه يعد فعل مقاوم، فقتال المحتل والتعبئة النفسية ضده ومقاطعتهم وإشاعة ثقافة المقاومة والتكاتف الاجتماعي والوطني والعمل السياسي المنظم للمظاهرات والاعتصامات وعدم المشاركة في مشاريع الاحتلال السياسية، تعد معظمها أشكال للمقاومة وإن تدرجت آثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة قصيرة أو بعيدة المدى ولكنها في النهاية رافد يصب وينسجم مع أهداف المقاومة النهائية المتمثلة في تحرير الأرض والإنسان.

إن جميع أوجه الممانعة والرفض والمجابهة تعتبر مقاومة وهي درجات تحدد على أساس القابليات وكما في الحديث النبوي الشريف: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»، أي أن شعباً بكامله يستطيع أن يقاوم عبر هذا التصنيف من الدرجات وينخرط في المقاومة كل حسب قدرته أو استعداده للتضحية والبذل.

اعتماداً على ذلك يمكن أن نضع أشكال المقاومة في ثلاثة أصناف من حيث الأولوية والتكامل:

**أولاً: المقاومة المسلحة :** وهي التي تتحمل العبء الأكبر والرئيس في قتال العدو ومواجهة الجهد العسكري للاحتلال من خلال الاحتكاك المباشر به وتنفيذ عمليات مسلحة تستهدف إنزال أكبر قدر من الخسائر فيه مادياً وبشرياً واستنزاف قوته تدريجياً وإنهاكه وبث الرعب بين صفوف أفرادهم وتدمير معنوياتهم، فالمقاومة العسكرية والمسلحة بمثابة رأس الرمح في أي مشروع مقاومة ويقع على عاتقها حسم الصراع عسكرياً في الميدان وتأتي الأشكال الأخرى من المقاومة لأغراض التكامل والإسناد والدعم والتوجيه.

**ثانياً: المقاومة السياسية :** هي الشكل الآخر والمكمل للعمل المسلح المقاوم أو كما يقال الجناح الثاني الذي لا يمكن للمقاومة المسلحة أن تحلق إلا به، ويقع على عاتقها تحديد الأهداف الإستراتيجية القريبة والبعيدة المدى، وتنظيم العلاقة والانسجام ما بين أشكال المقاومة الأخرى كما وتتولى تنظيم الشعب وتوجيه بوصلته وتعبئته نفسياً ضد العدو من خلال التثقيف وبث الوعي وثقافة المقاومة بين صفوف الشباب، وتحمل هذه المقاومة واجب شرح قضية المقاومة في المحافل الدولية والإقليمية بغية انتزاع شرعية المقاومة القانونية والسياسية والأخلاقية، ونقل المعركة وأثارها إلى عقر دار الدولة المحتلة بغية شق مصدر القرار السياسي فيها.

**ثالثاً: المقاومة المدنية :** إذا كان الانضباط الصارم سمة النوع الأول من المقاومة، والتنظيم سمة النوع الثاني، فطبيعة المقاومة المدنية أكثر تلقائية وعضوية وهي تمثل فعل الجماهير الغريزي كرد فعل ضد العدوان والاحتلال والقهر والإذلال وعادة ما تعتمد المقاومة المدنية على خزين الذاكرة الوطنية للشعوب؛ وهذا النمط من المقاومة المدنية تشكل البحر الذي تسبح فيه المقاومة المسلحة والحاضنة التي تمدها بالمال والرجال وتؤمن لها الاختفاء والذوبان وتتراوح ما بين كراهية المحتل واحتقار المتعاونين معه ومقاطعة الاحتلال ومشاريعه والمشاركة في التظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني.

### شرعية المقاومة ومشروعيتها :

لقد تطور حق الشعوب في تقرير مصيرها من مجرد فكرة تدعو إلى التسليم بحق الشعوب في التعبير عن إرادتها في مواجهة الظاهرة الاستعمارية، إلى أن أصبح مبدأً عاماً يهدف إلى تصفية الاستعمار وكافة أشكال العدوان، و صار قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي ترتب حقوقاً لتلك الشعوب في مقاومة العدوان، ومن هنا ترسخت مشروعية المقاومة المسلحة من ذلك التحول الذي شهده تاريخ تنظيم العلاقات الدولية بواسطة القانون الدولي بعد إقرار مبدأ (منع استخدام القوة والتهديد بها) إثر الحرب العالمية الثانية، والاعتراف بمشروعية الأعمال العسكرية للمقاومة المسلحة في مواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة وما يتمخض عنه من غزو أو احتلال أو استعمار أو إقامة نظام تمييز عنصري.

لقد حظي هذا المبدأ بقبول عام من لدن شرائح القانون الدولي، وعدّ نقلة نوعية في سبيل تطوير هذا القانون، حتى تطور من مبدأ عام يستمد مشروعيته من الحق في الدفاع عن النفس إلى أن أصبح قاعدة قانونية وضعية انعطفت به نحو مفاهيم التحرر والاستقلال ورفض الهيمنة الأجنبية.

إن التسليم بمشروعية المقاومة المسلحة بوصفها قاعدة قانونية وضعية ناشئ في الأصل من الاستقرار الفعلي لحروب العدوان والحروب الاستعمارية، وهي تلك الحروب التي طالما اقترنت المقاومة ونضال الشعوب نحو التحرر بها، فكانت رد فعل فطري وغريزي مشروع على فعل غير مشروع ذلك هو فعل الاحتلال والعدوان، حتى أصبح الاحتلال والمقاومة ظاهرتين متلازمتين، فحيثما وجد الاحتلال فثمة مقاومة، وهي لا تنشأ إلا حين يحتل أجنبي إقليم أو شعب أو جزءاً منه ولولا الاحتلال ما عرفنا المقاومة، إن كل احتلال يؤدي إلى مقاومة وكلما ازدادت وحشية الاحتلال كلما ازدادت المقاومة شدة واتساعاً، فرفض الاحتلال والتصدي له ومقاومته بكافة السبل أمر لا بد منه لكنس الاحتلال وتصفية آثاره ومعاقبته على جرائمه وإلزامه بدفع التعويضات عن الخسائر التي ألحقها بكافة أشكالها المادية والمعنوية. وكل احتلال أو غزو مهما كان أجلهما قصيراً،

أو نطاقهما محدوداً هما ولا شك من أعمال العدوان الذي سبق للأمم المتحدة وإن أدانته وصرحت بعدم مشروعيته.

خضعت معظم البلدان الأوروبية تحت نير الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية، وتشكلت منظمات المقاومة لطرد المحتلين الألمان واعترفت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا بحركة المقاومة الفرنسية المسلحة بتاريخ 27 آب 1944. وكان الصليب الأحمر الدولي قد وجه في 17 آب 1944 مذكرات إلى جميع الدول المتحاربة يوصيها بتطبيق اتفاقية جنيف للعام 1929 المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب على جميع المحاربين بمن فيهم قوات الأنصار (رجال المقاومة)، وقبلت الحكومات الفرنسية والإيطالية والبلجيكية والنرويجية واليوغسلافية والتشيكوسلوفاكية والبولونية المقترحات الواردة في مذكرة الصليب الأحمر الدولي.

وقضت محكمة نورمبرغ لمعاقبة مجرمي الحرب الألمان في العام 1946 بوجوب معاملة حركات المقاومة المسلحة بحسب اتفاقية جنيف للعام 1929 المتعلقة بأسرى الحرب، وقررت أن السكان في حالة دفاع عن أنفسهم ضد الغزاة، وأن على قوات الاحتلال أن تلتزم مراعاة قواعد القانون الدولي في معاملتها لسكان الإقليم المحتل، حتى إذا حملوا السلاح في وجهها لمقاومة الاحتلال.

وأكد عدد كبير من الفقهاء أن المقاومة المسلحة للشعوب الأوروبية هي نتيجة منطقية وحتمية للاحتلال العسكري الألماني، وإن عمليات المقاومة ضد سلطات الاحتلال هي دفاع عن النفس والوطن في وجه عدوان وتعسف الاحتلال وتجاوزه لمبادئ القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربعة للعام 1949.

وتؤكد المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على حق الدفاع عن النفس، لذلك يحق للسكان ممارسة حق مقاومة سلطات الاحتلال طالما هي لا تزال تحتل أراضيهم<sup>(1)</sup>.

المقاومة بصورة عامة بما فيها المقاومة المسلحة وسيلة الشعب المضطهد في

(1) نص المادة 51 في ميثاق الأمم المتحدة على: (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي).

الحصول على استقلاله، وهي لا تشكل عدواناً ضد أحد إنما تعد بمثابة دفاع عن النفس. سكان إقليم غير محتل يهبون بصورة جماعية عند اقتراب العدو حاملين السلاح من تلقاء أنفسهم للتصدي للقوات الغازية دون أن يكون قد توفر لهم الوقت لتشكيل أنفسهم في وحدات مسلحة منظمة..

### المقاومة والإرهاب :

حظيت ظاهرة الإرهاب مطلع هذا القرن بأهمية متزايدة شغلت معظم الدول والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية وحركات المقاومة والتحرر الوطني على حد سواء، والسبب في ذلك شمولية ونسبية هذه الظاهرة وتداخلها مع مفاهيم أخرى وكذلك تفاقم توظيفها بشدة من قبل بعض القوى محلياً ودولياً في إدارة الصراعات لا سيما بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بـ (الحرب العالمية على الإرهاب) مما أثار جدلاً واسعاً في أوساط المجتمع الدولي حول مفهوم وتعريف وحدود هذه الظاهرة، وعلى الرغم من كل الجهود والمحاولات السابقة التي قامت بها لجان متخصصة في الأمم المتحدة أو مفكرون، إلا أن المجتمع الدولي لم يقدم لغاية الآن على تعريف شاملاً واضحاً يحظى باتفاق الجميع<sup>(1)</sup>. وتدفع نسبية هذا المفهوم وضبايبته ككل المفاهيم السياسية ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية كل جهة إلى تبني مضمون يخدم مصالحها وأهدافها السياسية.

وكثيراً ما يتم الخلط بين المقاومة والإرهاب بصورة متعمدة سواء بشكل مقصود ومخطط له أو نتيجة الجهل وعدم الوعي واختلاط الحقائق. وبغية اتباع منهجية موضوعية للوصول إلى أقرب صورة واضحة أو حدود لهذا المفهوم، تم الاستعانة بجهود المنظمات الدولية والمفكرين لغرض وضع مقارنة صحيحة

(1) لم يرد مصطلح الإرهاب حرفياً في المفاهيم اللغوية القديمة وذلك لحدائث استخدام المصطلح، إلا أن هذا المعنى قد ورد في معجم لسان العرب وعلى النحو الآتي: يرهب: أي يفرع ويخوف. وقد تأخذ معنى معاصراً مرادفاً لمفهوم الردع. ويقابل كلمة (إرهاب) باللغة العربية كلمة: Terrorism الإنكليزية وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Terror والتي تعني أروع أو أفزع.

للتمييز بين المفهومين وكذلك محاولة وضع معايير للتفريق بينهما، فقد سبق وأنجزت الأمم المتحدة كنتيجة لتصاعد حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار في سبعينيات القرن الماضي تعريفاً واضحاً لمفهوم العدوان مَيِّز ما بين الأعمال الإرهابية وبين حق الشعوب في المقاومة عبر حركات التحرر الوطني ضد الاحتلال والاستعمار والعنصرية. وذلك في القرار الذي اتخذته في كانون الأول 1972 واتخذت المنظمة الدولية في كانون الأول 1974 القرار رقم (3214) حول تعريف العدوان وأجاز التعريف حق الشعوب في المقاومة بما فيها الكفاح المسلح من أجل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، وبالتالي تكون الأمم المتحدة قد ميزت بين المقاومة والإرهاب.

إن ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومبادئ وأهداف الشرعية الدولية تدمج جميع الأعمال العدوانية كالغزو والاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية والهيمنة من خلال استخدام القوة وانتهاك السيادة والاستغلال بالإرهاب، وتؤيد حق الشعوب والأمم في مقاومة الاحتلال وحق تقرير المصير ونيل الاستقلال الوطني.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد الإشارة إلى تعريف الإرهاب وتمييزه عن عناصر المقاومة ما تضمنته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي سبق إقرارها في اجتماع وزراء الداخلية والعدل العرب الذي انعقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة في 22 نيسان 1988.

تعرف المادة الأولى في البند الثاني من هذه الاتفاقية الإرهاب بأنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالأموال العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، وتفرق المادة الثانية من الاتفاقية بين المقاومة والإرهاب فهي تستثني الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي من الإرهاب ونصت في ذلك على ما يلي: «لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي».

وعادة ينصرف الإرهاب كصورة من صور العدوان إلى نوعين :

أولاً : الإرهاب غير السياسي ويشمل عمليات الإجرام والقتل والترويع الجنائية العادية وتتجم عن انحرافات نفسية وغرائز حيوانية يمارسها أفراد أو عصابات ومافيات إجرامية متخصصة.

ثانياً : الإرهاب السياسي وهذا النوع هو الذي يهمنا بقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة، ويمكن تصنيفه إلى ثلاثة أصناف :

1 - الإرهاب الدولي : ويعني قيام الدول العظمى والكبرى الفاشمة بالعدوان على الشعوب الصغيرة التي تناضل من أجل التحرر والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال بهدف إرهابهم ومحاولة السيطرة عليهم والهيمنة على مقدراتهم وبكافة الأساليب العنصرية والسياسات العدوانية واستخدام القوة من قبل هذه الدول والاحتلال الأجنبي وانتهاك السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية وممارسة مختلف أعمال القمع والعنف والحصار والخنق ضدها، كما أن هناك مضمون اقتصادي واجتماعي وحتى فكري للإرهاب الدولي يتمثل في استمرار النظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير المتكافئ والاستغلال الأجنبي لمقدرات وموارد الشعوب لصالح قلة غنية من الدول، وكما هو معروف فإن الفقر كظاهرة بحد ذاته يعد أسوأ أنواع الإرهاب.

2 - إرهاب الدولة: ويشمل استعمال السلطة لوسائل العنف بانتظام لإثارة الرعب وقمع الحريات الأساسية للناس وإضعاف ومصادرة إرادتهم وآرائهم واستخدام أقصى أنواع القمع والتعسف والاحتجاز والسجن والتعذيب وذلك لضمان الاستمرار في السلطة والحكم.

3 - إرهاب المجموعات: وقد يتخذ هذا الصنف صورة مجموعة سياسية منحرفة أو ميليشيات تعود لأحزاب ذات برامج وأهداف ضيقة عرقية أو طائفية أو مذهبية تنفذ أعمال إجرامية ضد الأبرياء بغية إرهابهم والسيطرة عليهم وتوجيه ميولهم باتجاه معين يخدم توجهات ومصالح هذه الأحزاب والحركات.

أما حركات المقاومة والتحرر الوطني فهي تمثل إرادة الشعوب الحية التي تدافع

من أجل قضايا عادلة مثل الحرية والاستقلال، وعلى الرغم من أن المقاومة تلجأ إلى السلاح والعنف المشروع كوسيلة بغية الوصول إلى أهدافها الإستراتيجية والبعيدة، إلا أن ذلك يأتي كرد فعل لا بديل عنه على العنف الأكبر والإذلال والتعسف الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد الشعوب المحتلة والمقهورة، فهناك فرق بين الإرهاب والعنف، ذلك أن كل إرهاب عنف، ولكن ليس كل عنف إرهاباً، فالإرهاب يستخدم العنف في غير موضعه أما المقاومة فإنها تستخدم القوة في موضعها وفي إطار المشروعية، وبالتالي فإن المرجح باتجاه هذا التعريف أو ذاك هو عدالة القضية.

ويأتي الخلط مقصوداً من قبل دول العدوان بين المقاومة والإرهاب، حيث تعد الدول التي درجت على العدوان والاحتلال جميع أنواع استخدام القوة الذي تمارسه الشعوب من خلال حركات التحرر إرهاباً بغض النظر عن الدوافع والأهداف.

### وفي ما يلي أهم خصائص حركات المقاومة مقارنة بالإرهاب :

من حيث الهدف : فإن الكفاح والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال يكون من أجل انتزاع الاستقلال الوطني ويسانده جمهور كبير من الشعب الساعي لتحرره كما وتصاحبه رغبة عميقة وشاملة وتعاطف من قبل قطاع عريض من أبناء الشعب من كافة مكوناته وفئاته الوطنية.

من حيث الحيز : فإن عمليات المقاومة تستهدف عدواً أجنبياً غاصباً فرض وجوده بالقوة العسكرية أو وسائل أخرى على أرض الوطن وسلبه استقلاله وسيادته وإرادته ونهب ثرواته وتعدي على حقوقه وثوراته.

من حيث الدافع : فإن المحرك الأساسي لحركات المقاومة المسلحة هو الدافع الوطني الذي تحركه القضية العادلة والشعور الصادق والواعي وليس الدوافع الفرعية والضيقة التي تقوم على أساس عرقي أو مذهبي أو طائفي أو دوافع مصلحة وحزبية ضيقة والتي تشمل انحرافات سرطانية عن فكرة القومية والدين.

نخلص مما تقدم إلى أن الأنشطة الإرهابية مجردة من المشروعية سواء في

القوانين السماوية والأخلاقية أو الوطنية أو القوانين الدولية، أما حركات المقاومة والتحرر فتكتسب طابع المشروعية والشرعية الذي أكدته الشرائع السماوية والأخلاقية إضافة إلى مبادئ القانون الدولي وتدعمه الاتجاهات الفقهية الدولية المعاصرة، وإصدارات المنظمات الدولية، وذلك من خلال تطابق دوافعها مع منظومة القيم الإنسانية المتراكمة.

**وفي أدناه أهم عناصر المقاومة ومقومات نجاحها الثابتة في كافة التجارب العالمية:**

### 1 - وضوح الهدف والفكرة:

خلق الهدف وتوضيح الحقوق وتثبيتها والتعريف بها هو نقطة الجذب التي تتمحور حولها كافة النشاطات والفعاليات والعمليات، ويمثل وجود هدف وفكرة خلاقة تقف خلفه خط الشروع الأساسي الذي لا غنى عنه والافإن الجهود والتضحيات تصبح مجرد بطولات .

### 2 - الإرادة ورسوخ العقيدة:

الإرادة هي الشراع الفعلي الذي تبحر به سفن الجهاد والمقاومة وبدونه تبقى الأهداف والخطط عبارة عن تمنيات والإرادة هي ضمانة الاستمرار والمطابولة وتحدي الصعاب وفعل المستحيل وعادة ما تتبع الإرادة من الإيمان الراسخ بعدالة القضية .

### 3 - ثقافة المقاومة:

المقاومة تبدأ برفض نفسي وفكري، ومن هنا يأتي تشكيل الذهنية فثقافة المقاومة هي زاد المقاومين النفسي والعقلي وهي المدرسة التي تخرج أجيال المقاومة لكي تبقى جذوة الرفض والممانعة مستمرة ولكي يتعمق الوعي بالحقوق ويزيد من التمسك بها، فتراكم ثقافة المقاومة يؤدي إلى صياغة منظومة قيم تسود وتتحكم بتوجيهات الأفراد النفسية بما يخدم أهداف المقاومة النهائية ويشكل وعاء نفسي لا يقل أهمية عن الفعل الميداني.

4 - الحاضنة الاجتماعية :

ينبغي لأي مقاومة أن تحظى بقبول ودعم المحيط الذي تعيش وتتواجد فيه وهو شرط أساسي لضمان استمرارها، ولا يمكن لمقاومة أن تستمر مهما امتلكت من عناصر النجاح الأخرى وسط حاضنة ترفضها، وكثيراً ما تشبه علاقة المقاومة بالحاضنة الاجتماعية بالسمكة والماء، ولهذا السبب إن انتصرت مقاومة ما هذا يعني أن الشعب قد انتصر لأن المقاوم ليس كائناً مستقلاً بذاته وإنما هو جزء من الكل . وعلى المقاومة أن تنجح في كسب محيطها بما يجعله يقبل عليها ويؤمن بأنها بحاجة له فينصرها ويساعدها وتستمد منه العون والمال والرجال<sup>(1)</sup>.

5 - الدعم الخارجي:

تشير معظم تجارب الشعوب في مقاومة الاحتلال إلى أن أحد أهم عوامل نجاحها هو وجود دعم خارجي يشكل عمقاً لها هذا ما تؤكدته تجربة المقاومة الجزائرية والفييتنامية والفلسطينية، والدعم الخارجي في حده الأدنى يجب أن يكون تعاطفاً وتواجداً وتعهداً بالمساعدات الإنسانية وحرية الحركة السياسية والإعلامية والمساعدات في التحرك الإقليمي والدولي وصولاً إلى أعلى درجات الدعم المتمثلة بالتجهيز بالمال والسلاح وبالمعلومات الاستخباراتية، إن انعدام أي دعم خارجي قد يمكن الاحتلال في مرحلة ما من خنق المقاومة وبعثرة جهودها في وضع ميزان القوة فيه يعمل لصالح الاحتلال، فوجود الدعم الخارجي يمنح الثقة بالنفس ويشكل ملجأ وعمقاً .

6 - ديمومة التحويل:

في حال غياب دعم خارجي تبرز الحاجة إلى التمويل كعامل حاسم في ديمومة الصراع بما لا يقل عن دور العامل العسكري، بل إن معظم فصائل المقاومة إنما تستند إلى المال ونشير في ذلك إلى الكتاب الكريم: ﴿ وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ فقد تم تقديم المال لأهميته. وبالتالي فإن صياغة إستراتيجية خاصة بالتمويل وابتكار أساليب

(1) د. أمين محمد حطيط، الإستراتيجية الدفاعية، دار الهادي، 2006، بيروت، لبنان من: 102.

الدعم يشكل الشريان الرئيس لعمل مفاصل المقاومة بكافة أشكالها العسكرية والسياسية والإعلامية والمدنية وتتدرج هذه الأساليب من أبسطها المتمثل بجمع التبرعات القليلة ولكن الدائمة إلى استثمار المشاريع الاقتصادية والمالية والمصرفية . ومن الواضح أن مشاريع المقاومة كلما اعتمدت على نفسها مالياً كلما كان قرارها السياسي أكثر استقلالاً وأكثر توحداً فكثيراً ما لعب الدعم المالي الخارجي دوراً سلبياً في التحكم بتوجيهات المقاومة أو المساومة بها أو تبثر جهد فصائلها وعدم توحيدها واختراقها نتيجة تنوع مصادر تمويلها.

### 7 - طبيعة القيادة:

إذا كانت الأهداف السياسية النهائية ودونها المرحلية لمشروع المقاومة يرسمها السياسيون والمفكرون فإن رسم الإستراتيجيات بمختلف مدياتها المتفرعة هي من اختصاص القادة بمختلف درجاتهم ومن المفيد هنا التفريق بين ثلاث مسميات كثيراً ما تتداخل بقصد أو بدون قصد مما يثير التخبط والإرباك وأحياناً تؤدي إلى قصور يعيق تقدم مشروع المقاومة، المقصود بتلك المسميات، الرموز، القادة، التنفيذيين ومن الدروس المستفادة في تجارب شعوب العالم أن تحقيق انتقالات نوعية وكذلك إطالة عمر الاحتلال أو تقصيره أمراً منوطاً بالقيادات وليس بالشعوب المضحية.

### 8 - الحروب غير المتماثلة:

يتمحور جوهر هذا النمط الجديد من الحروب حول التشديد على فكرة الغموض أو اللابيقين، وتتلخص أهمية هذه الفكرة بعدم إمكانية تحديد ماهية (الخصم) بجلاء وأين هو ميدان المعركة.

إن الحرب غير المتماثلة إنما تدور في بيئة غامضة، وهي حرب بين طرفين غير متكافئين تماماً وتمثل التفاف واضح على قوة الخصم وقدراته يتم تفاديها وتحويلها إلى نقاط ضعف .

ويكون النصر دائماً في هذه الحرب من نصيب مجاميع وأطراف لا تتبع دولة وتستخدم أسلحة ربما تكون رخيصة وعالية التأثير بفعل التمازج التكنولوجي وتستطيع

استنزاف القدرات المتفوقة لجيوش دول تفوقها عدداً وقدرة وقوة عسكرياً من خلال استغلال نقاط ضعفها كجيوش نظامية معتمدة في ذلك على وسائل مختلفة بطريقة كاملة من نوع العمليات التي يمكن توقعها

إن الحرب غير المتماثلة ليست سوى شكلاً متطوراً من حروب التحرير وهي سلاح الطرف الأضعف وتأتي فاعليتها من أن خصم المقاومة لا يملك أبداً القدرة الكافية للسيطرة على الأرض كلها.

إن حروب التحرير هي الشكل التقليدي للنزاعات المزمّنة التي تنتهي غالباً بملل أحد الخصمين والحقيقة أن حروب التحرير هي الوسيلة المثلى لاستمرارية القتال مع اقتصاد كبير بالقوة.